Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (1): 330-343
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.1.19

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The role of foreign loans in achieving sustainable development in Iraq for the period (2004-2022)

Ghasaq Qasim Mohammed*, Abdul Razzaq Hamad Hussein
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Keywords:
Foreign loans, sustainable development, Iraqi economy.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 20 Aug. 2024
Accepted 01 Sep. 2024
Available online 31 Dec. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ghasaq Qasim Mohammed
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Abstract: This study aims to analyze the impact of external loans on sustainable development in the Iraqi economy during the period 2004-2022. The study is based on the hypothesis that external loans did not have a positive role in achieving sustainable development in Iraq during the study period. The reality of economic life in Iraq witnessed a decline in the volume of its domestic savings, which led to high unemployment rates and fluctuating inflation rates, which made it depend on external Loans to meet the requirements of the development process so repaying these Loans became a burden on its economy. To achieve the study objectives and prove its hypothesis, the analytical method was relied upon to study the trends of variables and the relationships between them. The study reached several conclusions, The most important of which is the Iraqi economy relies heavily on external loans in the face of economic, political, or security crises, in addition to the failure to use these Loans properly as they were directed towards non-productive projects instead of peing directed towards productive projects with financial returns. The study concluded with a set of proposals, the most important of which is the need for the Iraqi government to evaluate the benefits derived from foreign loans, and develop future plans and programs to maximize benefits and minimize losses. In addition to the need to reduce Iraq's dependence on external Loans by diversifying sources of international financing and increasing domestic savings for the purpose of promoting sustainable development.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (1): 330-343
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.1.19

دور القروض الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004 -2022)

غسق قاسم محمد **عبد الرزاق حمد حسين**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل أثر القروض الخارجية على التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2022، وينطلق البحث من فرضية أن القروض الخارجية لم يكن لها دور ايجابي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق خلال مدة البحث، ولتحقيق أهداف البحث وإثبات فرضيته، تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي لدراسة اتجاهات المتغيرات والعلاقات بينها، وتوصل البحث إلى استنتاجات عدة؛ أهمها اعتماد الاقتصاد العراقي على القروض الخارجية بشكل كبير في مواجهة الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية فضلا عن عدم استخدام هذه القروض بالشكل السليم حيث تم توجيهها نحو مشاريع غير إنتاجية بدلاً من توجيهها نحو مشاريع إنتاجية وذات مردود مادي، واختتم البحث بمجموعة من المقترحات، أهمها ضرورة أن تقوم الحكومة العراقية بتقييم الفوائد المستمدة من القروض الخارجية، ووضع خطط وبرامج مستقبلية لتعظيم المنافع وتقليل الخسائر، فضلاً عن ضرورة تقليل اعتماد العراق على القروض الخارجية من خلال تنويع مصادر التمويل الدولي وزيادة المدخرات المحلية لغرض النهوض بواقع التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: القروض الخارجية، التنمية المستدامة، الاقتصاد العراقي.

المقدمة

تسعى التنمية المستدامة إلى توفير الاحتياجات الخاصة بالأجيال القادمة من الموارد المتاحة وتدعم القضاء على الفقر للوصول للأهداف المجتمعية والتنموية، وتعاني غالبية البلدان النامية من فجوة التمويل وهي الفرق بين معدل الاستثمار ومعدل الادخار، فكلما كان معدل الادخار المحلي منخفض قياساً بمستوى الاستثمار المطلوب يتم اللجوء إلى مصادر التمويل الدولية ومنها القروض الخارجية لسد هذا العجز. وتتطلب عملية التنمية المستدامة مبالغ كبيرة لتحقيقها لذا زاد الاهتمام بالقروض الخارجية لتمويل برامج التنمية لاسيما في البلدان النامية ومنها العراق بسبب ندرة الموارد المالية، وقد عمل العراق كغيره من البلدان من أجل تحقيق التنمية المستدامة انطلاقاً من إدراكه لأهميتها ودورها في تحسين الوضع المعيشي للمجتمع، إذ يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة جوهرية وهي سوء استخدام وإدارة المدخرات المحلية، مما يؤدي الى نقص الاستثمارات المحلية، ولتحقيق هدف البحث قسم على أربعة مباحث رئيسة المبحث الأول منهجية البحث والمبحث الثاني الجانب النظري أما المبحث الثالث الجانب التحليلي والمبحث الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: منهجية البحث وبعض دراسات سابقة

أولاً. مشكلة الدراسة: بسبب فجوات الادخار التي تلازم الاقتصاد العراقي والتي أدت إلى عدم قدرته على دفع عجلة التنمية المستدامة برزت أهمية اللجوء الى القروض الخارجية التي تسهم في خلق تراكم رأسمالي، ومن ثم التغلب على محدودية الموارد المحلية وتحقيق تنمية مستدامة.

لذا تسعى دراستنا الحالية للإجابة عن السؤال الآتي:

- ما هو أثر القروض الخارجية على التنمية المستدامة في العراق؟

ثانياً. فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن القروض الخارجية لها تأثير مباشر على التنمية المستدامة في العراق.

ثالثاً. أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من خلال بيان مساهمة القروض الخارجية وإمكانية الاستفادة منها لدعم القطاعات الإنتاجية التي تحقق التنمية المستدامة.

رابعاً. أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة بـ: تحليل الوضع الراهن للقروض الخارجية والتنمية المستدامة في العراق وبيان مدى امكانية الاستفادة من القروض الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة.

خامساً. منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف القروض الخارجية وتوضيح الآثار التي تؤدي اليها هذه القروض وانعكاسها على التنمية المستدامة في العراق.

سادساً. هيكلية الدراسة: اعتمدت الدراسة على ثلاثة مباحث إذ تناول الأول: الإطار النظري للقروض الخارجية، والثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة، بينما تناول المبحث الثالث: العلاقة بين القروض الخارجية والتنمية المستدامة في العراق.

سابعاً. دراسات سابقة:

1. **موسى واخرون (2022):** عنوان الدراسة" القروض الخارجية ودورها العام في تحقيق التنمية الاقتصادية: العراق حالة دراسية.

تهدف الدراسة إلى بيان أهمية القروض في التأثير على التنمية الاقتصادية للاقتصاد العراقي. اعتمد الباحث على تحليل واقع الاقتصاد العراقي في كيفية التعامل مع القروض الخارجية. توصلت الدراسة إلى أن ضعف الإمكانيات المادية للدول النامية ومنها العراق تلجأها للتمويل من الخارج لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف المرجوة. وأوصت الدراسة ضرورة توجيه التمويل الخارجي نحو المشاريع الإنتاجية ذات المردود الاقتصادي واستثمار هذا التمويل بالشكل الأمثل.

2. **العكيدي وهاشم (2023):** عنوان الدراسة" تحليل العلاقة بين القروض الخارجية وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 2004-2017.

تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل دور القروض الخارجية على التنمية المستدامة، والتعرف على واقع القروض الخارجية وتطورها للمدة 2004-2017. اعتمدت الدراسة. على الأسلوب الوصفي كأساس في التحليل النظري والعلمي. أظهرت نتائج الدراسة تراجع الوضع الانساني في العراق يسبب عدم استقرار الوضع الأمني مما أدى إلى ذهاب اغلب القروض باتجاه جوانب انسانية مثل دعم المهجرين. وأوصت الدراسة بالعمل على تقليل الاعتماد على القروض الخارجية من أجل الابتعاد عن التبعية الاقتصادية والشروط الموضوعية مقابل الحصول على القروض.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، في جوانب عدة أهمها:

الحدود الزمانية: تميزت دراستنا الحالية بمدة زمنية مختلفة عن الدراسات السابقة.

متغيرات الدراسة: ركَّزت معظم الدراسات السابقة على مصادر التمويل الدولي (الاستثمار الأجنبي المباشر)، والمساعدات الدولية، بينما شملت الدراسة الحالية القروض الخارجية، وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للقروض الخارجية

أولاً. مفهوم القروض الخارجية: تعد مشكلة القروض الخارجية من أخطر المشاكل الاقتصادية التي واجهت البلدان النامية، والتي سببت مشاكل اقتصادية إضافية مثل ارتفاع الأسعار وانخفاض سعر صرف العملات المحلية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة وانعدام استقرار

السياسات الاقتصادية، كما أنّ الأعباء الناتجة عن الإسراف في الاقتراض أصبحت خطراً يهدد استقلالها الاقتصادي ويستنزف مواردها الاقتصادية (الحيالي، 2021: 34).

وتعاني أغلب البلدان النامية من نقص الاحتياطات النقدية الأجنبية نتيجة عوامل داخلية وعوامل خارجية أُجبرت عليها بعدّها الجانب الضعيف والعاجز تجاه القوى الدولية من مؤسسات دولية وبلدان صناعية، لذا اتجهت للاقتراض الخارجي للنهوض بمجتمعاتها ودعم اقتصاداتها وتحقيق التنمية.

إذ ترغب هذه البلدان في الحصول على الموارد المالية من الخارج لتمويل الاستثمارات وتغطية العجز في الموازنة العامة على أن تتعهد بتسديد المبلغ بفائدة محددة وعلى شكل أقساط حسب الشروط التي تم الاتفاق عليها سابقاً، أي تكون البلدان قد فضلت الاقتراض الخارجي بدلاً من مصادر التمويل المحلية لتجنب تعرض اقتصاداتها إلى مشاكل أخرى مثل الكساد والتضخم (حمد وآخرون: 2021: 68-69).

ويمكن تعريف القروض الخارجية بأنَّها: "اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية مع الالتزام بإعادة تسديد تلك الموارد والمبالغ المستحقة عليها خلال مدة زمنية قادمة يتفق عليها عند عقد القرض" (الياسري، 2017: 27).

كما تعرف على أنَّها: القروض التي يحصل عليها البلد من المصارف الأجنبية أو من البلدان أو من المؤسسات الدولية والإقليمية (مثل صندوق النقد الدولي)، أو أي مصدر إقراض خارجي، على أن يتعهد بردها مع الفوائد تبعاً للشروط المتفق عليها (الخضر، 2016: 32).

يتضح مَّما سبق أنَّ القروض الخارجية تحمل أعباء عينية ونقدية على عاتق الاقتصاد الوطني تفوق قدرته، مَّما ينتج عنه تبعية سياسية واقتصادية للبلدان الأجنبية، لهذا السبب يجب ألا يقدم أي بلد على القروض الخارجية إلا إذا كان اقتصاده الوطني قادراً على دفع فوائد وأقساط هذه القروض في موعدها، وإلا سوف يعاني العديد من المصاعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية (حمد وآخرون: 2021، 69-68).

ثانياً. أقسام القروض الخارجية: تقسم القروض الخارجية تبعاً لمجموعة من الاعتبارات أهمها:

1. تقسيم القروض الخارجية حسب مصدرها: تقسم القروض الخارجية وفقاً لهذا المعيار إلى:

أ. **القروض الرسمية**: وهي القروض التي تقدمها الحكومات أو البلدان ذات الفائض ويمكن أن تُقدم من قبل الهيئات والوكالات الرسمية، وتكون بشروط ميسرة وبسيطة وهي على نوعين: (إسماعيل: 2021: 54).

- القروض متعددة الأطراف: وهي تلك القروض التي تقدمها المؤسسات والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق التنمية الأوروبي.
- القروض الثنائية: وهي القروض التي تتم بين دولتين، ويكون الاعتبار الأكبر هنا للأمور السياسية على حساب الجوانب الاقتصادية، كأن يقوم بلد ما بالتصويت لصالح قرار معين في المحافل الدولية مقابل الحصول على القروض.

ب. **القروض الخاصة**: وهي القروض التي يتم تقديمها من قبل جهات خاصة غير رسمية، وتمتاز بكونها قصيرة الأجل ومعدلات الفائدة عليها مرتفعة. وهي تعد من مصادر التمويل ذات الأهمية للكثير من البلدان المقترضة خاصة المثقلة بالديون على الرغم من اعبائها على هذه البلدان، وقد اتجهت الكثير

من البلدان إليها من أجل مواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها أو بسبب حاجتها لرؤوس الأموال أو لأن القروض الممنوحة لها من قبل المصادر الرسمية تكون غير كافية (أمين وجارالله: 2020: 112).

ثالثاً. أهمية القروض الخارجية: للقروض الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في النقاط الآتية: (جديدي وحياة 2020: 177).

1. تساهم القروض الخارجية في رفع المستوى المعيشي للسكان ودعم خطط وبرامج التنمية
2. تساعد على تحسين جودة الإنتاج ونوعيته وتوفير فرص للعمل، كما تزيد من السلع القابلة للتصدير وتدعم الصناعة.
3. تمثل قوة شرائية بالعملات الأجنبية، خاصةً عند حدوث نقص في الاحتياطات من العملة الأجنبية أو عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات
4. تحد من الأزمات الاقتصادية عن طريق معاودة تدوير الفوائض المالية من البلدان ذات الفائض المالي إلى البلدان المفتقرة للتمويل.

رابعاً. شروط القروض الخارجية: يمكن التعرف على أهم شروط القروض الخارجية من خلال الآتي: (شهاب، 2019: 9-10).

1. إن الجهة المقرضة يجب أن تكون خارج حدود البلد المقترض مثل الهيئات الحكومية الأجنبية والمصارف المركزية أو أي منظمة مالية إقليمية أو دولية.
2. أن تحتوي القروض الخارجية على مدة سداد، وهي مدة من الزمن يتم تحديدها بعد تاريخ الاستحقاق بحيث يتم السداد دون غرامة.
3. أن يكون هناك ضمان يؤكد على إمكانية البلد المقترض دفع القروض وخدماتها، ويحتسب حجم الضمان استناداً إلى مؤشرات نسبية معينة.
4. أن يكون تسديد مدفوعات خدمات القروض الخارجية بالعملة الأجنبية، وعادةً تكون بالدولار الأمريكي.
5. أن تكون فائدتها مجدولة.

المحور الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة

أولاً. مفهوم التنمية المستدامة: لقد تعددت الآراء حول تحديد بدء ظهور مفهوم التنمية المستدامة، فهناك من يؤكد أن مؤتمر ستوكهولم هو نقطة انطلاق هذا المفهوم، ويرى البعض الآخر أن مؤتمر قمة الأرض كان بداية هذا المفهوم، كما يرى آخرون اقتران هذا المفهوم مع أسم الاقتصادي الأمريكي أدوارد باربر (الجبوري، 2020: 58). لكن أول استخدام لمصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي يعود لعام 1987 من قبل رئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Bruntland في تقرير "مستقبلنا المشترك" لغرض التعبير عن السعي لتحقيق المساواة والعدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية (بدران، 2014: 85). وهناك طرق لا حصر لها لفهم مصطلح التنمية المستدامة، حيث تفترض كلمة "تنمية" أن عمليات التقدم تعتبر ضرورية لتحرير الانسان من قيود الثقافات التقليدية البدائية التي تعتمد على الطبيعة.

كما تعني مفردة تنمية جعل الشيء نامياً أي التقدم والانتقال من حالة إلى حالة أخرى أفضل، وعليه فهي تفيد التطوير والارتقاء بكل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أما مفهوم الاستدامة فهو يعني الاستمرار والتجديد والمد بأسباب الحياة وإطالة البقاء ودعم موارد البيئة، كما يعني أيضاً التعامل بمسؤولية ووعي أكثر مع الموارد الطبيعية لضمان إدامتها للأجيال الحالية والمستقبلية، ومفهوم التنمية المستدامة وفقاً لتعريف الأمم المتحدة فقد جاء بوصفه تحرير الناس من الخوف والعوز وتحقيق العدالة والحرية وضمان حقوق الانسان (مطلك، 2022: 139-140).

وتعني التنمية المستدامة أن الأجيال الحالية يجب أن تترك للأجيال القادمة نظام بيئي غير ملوث وغير مدمر ومستوى كافي من العلم والتكنولوجيا وكذلك مخزون كاف من الموارد الطبيعية بحيث تستطيع هذه الأجيال أن تستمر في التنمية وتستفيد من فوائدها المختلفة، لأن النشاط الاقتصادي حالياً يستهلك مقداراً من الكتلة الاحيائية تفوق إمكانية الأرض على انتاجها بشكل مستدام، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وتغير المناخ والتلوث وندرة الموارد الطبيعية، وتهدد قدرة الأرض على انتاج وتوليد الثروة وضمان الرفاه البشري (يوسف، 2015: 188).

ويتفق العديد من الباحثين وصانعي السياسات على أن التنمية المستدامة هي مشكلة متعددة الأبعاد ومتعددة التخصصات وذات تعقيد كبير، وتعترف أغلب الأدبيات المتعلقة بالتنمية المستدامة أن المعالجة المناسبة لهذه القضية تتطلب تغطية القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية والطاقة، كما ان زيادة معدلات النمو في الدول يؤدي إلى تقليل التلوث البيئي إذ أنَّه مع توسع الاقتصادات الوطنية وعندما تبدأ في النمو تنبعث منها المزيد من الملوثات، لكن بعد أن تتجاوز مستوى معين من التطور فأنها تصبح قادرة على تقليل انتاجها من الملوثات (Udo & Jansson , 2009: 370).

ثانياً. خصائص التنمية المستدامة: تمتاز التنمية المستدامة بالديناميكية لكونها عملية متجددة ومستمرة كلما تحقق مستوى تطور معين استوجب ذلك الانطلاق لمستوى أفضل وأعلى لمرحلة قادمة، هذه الخاصية تعطي صفة الاستدامة لمفهوم التنمية. كما تمتاز ب: (العزاوي، 2016: 56-57).

1. شمولية أهداف التنمية، حيث أصبح مفهوم التنمية لا يقتصر على زيادة مستوى الدخل القومي للدول، إنما يشمل التقدم في مجالات الحياة جميعها من الخدمات الصحية والتعليم وتحسين مستوى الخدمات المجتمعية والعامة وتحقيق التوازن في الدخل والبيئة.
2. تعتمد التنمية بشكل رئيس على مقوماتها كالبيئة والانسان، هذه الخاصية تتصف بالاستمرارية لاحتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بإمكانية الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.
3. قدرة التنمية المستدامة على سد الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وامكانيتها على تجاوز المعوقات، لكونها تساهم في النمو والتراكم المعرفي والتطور المستمر في المجال المعنوي والمادي للبلد بما يؤمن عدم استنزافه للموارد الطبيعية والاستغلال العقلاني لها.

ثالثاً. أهداف التنمية المستدامة: تمتاز التنمية المستدامة باستيعابها لكل دول العالم الغنية وذات الدخل المتوسط والفقيرة، أي أنها لا تقتصر على الدول النامية فقط، كما تتميز بالمرونة لكي تتناسب مع ظروف كل دولة، إذ يمكن لكل دولة ان تختار ما يناسبها من الأهداف عن طريق الأدلة الصادرة عن اللجان المتخصصة بتطبيق أهداف التنمية المستدامة، وتعتبر هذه الأهداف واسعة وعميقة لأنها عملت على معالجة أسباب الفقر الجذرية، مع التأكيد على ضرورة تزامن استراتيجيات النمو الاقتصادي مع استراتيجيات القضاء على الفقر، وركزت أهداف التنمية المستدامة على تلبية احتياجات السكان

الاجتماعية من ضمنها الصحة والتعليم وفرص التوظيف (الجميلي، 2021: 17). وتسعى التنمية المستدامة في ضوء محتواها وآلياتها إلى تحقيق أهداف عدة يمكن أن نذكر الأساسية منها كالآتي:

1. الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة: تتمثل بزيادة مستوى الدخل القومي والذي يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد، ورفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يقود إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتطور مستوى معيشة السكان الذي يحقق الرفاهية الاقتصادية للأفراد والمجتمع، فضلا عن تطور قدرة الدولة الاقتصادية (الفحل، 2021: 53).
2. الأهداف الاجتماعية: تتمثل بمعالجة مشكلة الفقر والبطالة بعدّها مشكلة خطيرة تؤدي إلى مشاكل اجتماعية وسياسية وأمنية، وذلك عن طريق تحسين الرعاية وتطوير مراحل التعليم الذي يزيد من إمكانية وقدرة الأفراد اقتصادياً، كما تتم المعالجة أيضاً من خلال اتاحة فرص عمل للعاطلين والتي تزيد من الإنتاج وتؤدي إلى تنمية الاقتصاد (الزيباري، 2021: 42).
3. الأهداف البيئية: تتضمن هذه الأهداف حماية الموارد والأنظمة الداعمة للحياة، وتوسيع مساحات الاقتصاد الأخضر بحيث يقلل من ظاهرة التصحر فضلاً عن حماية البيئة من التلوث والذي يؤثر ايجابياً على المياه والهواء والتربة (صالح، 2014: 116).

رابعاً. مؤشرات التنمية المستدامة: تساعد مؤشرات التنمية المستدامة على تقدير مدى ارتقاء البلدان والمؤسسات في مجالات تنفيذ التنمية المستدامة فعلياً، وتبين هذه المؤشرات مدى تفوق البلدان في تحقيق التنمية المستدامة، وهي تقيم بشكل رئيس وضع البلدان من خلال مقاييس رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع بلدان أخرى، وتعطي شكل واضح لمدى التراجع او التقدم في تطبيق سياسات كل بلد للتنمية المستدامة (كافي، 2017: 95-96).

وفيما يأتي توضيح لأهم مؤشرات التنمية المستدامة:

1. **المؤشرات الاقتصادية:** تضم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة المؤشرات الخاصة بالبنية الاقتصادية والمؤشرات المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج وكما يأتي:

أ. **المؤشرات المتعلقة بالبنية الاقتصادية:** تعكس المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي عادةً معدل الدخل الفردي ومستوى النشاط الاقتصادي والقوة الشرائية، لكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي تصور واضح عن حقيقة التباين الاقتصادي في تقسيم الثروات أو مصادر الدخل، لهذا السبب فإن تعزيز مؤشرات اقتصادية مستدامة تعكس تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على الموارد الطبيعية هو من أولويات قياس التنمية المستدامة.

وتتمثل أهم مؤشرات البنية الاقتصادية بالآتي:

- ❖ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: وهو من المؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادي إذ يقيس المستوى الكلي للإنتاج وحجمه، على الرغم من أنه يقيس التنمية المستدامة بشكل غير كامل إلا أنَّه يعدَّ عنصراً هاماً من عناصر نوعية الحياة.
- ❖ ويقيس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسوق في سنة معينة وذلك بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.
- ❖ نسبة الاستثمار الإجمالي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويقصد به الانفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة في الاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إذ يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج.

- ❖ نسبة صادرات السلع والخدمات إلى وارداتها: ويقاس من خلال الميزان التجاري للبلد والذي يتضمن حركة السلع والخدمات من وإلى البلد، ويوضح مدى إمكانية البلد على الاستمرار في الاستيراد ويقيس صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من وارداتها.
- ❖ نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر درجة مديونية البلد ويساهم في تحديد قابليته على تحمل الديون، ويوضح مجموع الديون الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (الحميري، 2015: 37).

ب. **المؤشرات المتعلقة بأنماط الإنتاج والاستهلاك:** وهي من المؤشرات المهمة في التنمية المستدامة بسبب انتشار النزعات الاستهلاكية في العالم وطرق الإنتاج غير المستدامة التي تؤدي إلى فناء الموارد الطبيعية.

وبسبب محدودية إمكانية الموارد الطبيعية في الأرض والتي لا تستطيع أن تسند هذه الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية باستمرار، لذا لابد من حصول تغيير جذري في أنماط الإنتاج والاستهلاك من أجل المحافظة على هذه الموارد وبقاءها متوفرة للأجيال الحالية والمقبلة بشكل متساوي (عبدالخالق، 2014: 110).

وتتمثل أهم هذه المؤشرات بـ: (حميد:2015 ، 20-21)

- ❖ استهلاك المادة: يقصد بالمادة هنا جميع الخامات الطبيعية، وتقاس بمدى كثافة اعتماد المواد الخام في الإنتاج.
- ❖ استخدام الطاقة: وتقاس من خلال احتساب الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد وكثافة استخدام الطاقة، وكذلك نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي.
- ❖ انتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكميات انتاج النفايات المشعة وإنتاج النفايات الخطيرة وأيضاً انتاج النفايات المنزلية والصناعية وكذلك معاودة تدوير النفايات.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين القروض الخارجية والتنمية المستدامة في العراق

سنحاول إيجاد العلاقة التي تربط ما بين القروض الخارجية ومؤشرات التنمية المستدامة المختارة وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (1): علاقة القروض الخارجية مع مؤشرات التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (2004-2022)

السنة	القروض الخارجية (مليون دينار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار للفرد)	معدل البطالة الإجمالي (%)	الأراضي الصالحة للزراعة (كيلو متر مربع)
2004	157991640	1.3	8.61	45000
2005	116116590	1.8	8.72	46500
2006	90289010	2.2	8.65	48000
2007	63553200	3	8.65	49500
2008	62133120	4.3	8.48	40000

السنة	القروض الخارجية (مليون دينار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار للفرد)	معدل البطالة الإجمالي (%)	الأراضي الصالحة للزراعة (كيلو متر مربع)
2009	48751430	3.5	8.40	36500
2010	67689625	4.3	8.25	40000
2011	73458534	5.6	8.13	43000
2012	71209451	6.4	7.96	43185
2013	72400034	6.7	9.26	45638
2014	69848890	6.6	10.59	49690
2015	23938639	4.7	10.73	49690
2016	29933373	4.6	10.82	49690
2017	35305442	5	13.02	49690
2018	33709292	6	14.07	49690
2019	33097549	6	15.11	49690
2020	32720710	4.5	16.23	49690
2021	37277257	5	16.17	49690
2022	33475545	6.3	15.55	49690

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي المنشورة على موقع البنك:

https://data.albankaldawli.org/indicator?tab=featured

أولاً. علاقة القروض الخارجية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2022): يبين من الجدول رقم (1) العلاقة ما بين القروض الخارجية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2004-2022)، ونلاحظ بأن العلاقة كانت عكسية خلال المدة (2004-2008)، وهذا يعني بأن الانخفاض في القروض الخارجية يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما خلال المدة (2009-2015) فقد أصبحت العلاقة فيما بين المؤشرين طردية، أي أن الزيادة في القروض الخارجية يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مع ملاحظة سلبيتها في عام 2012، يذكر بأن هذه المدة قد رافقها حدوث أزمة الرهن العقاري العالمية في عام 2009 وتداعياتها في النصف الأول من عام 2010، كذلك أحداث التاسع من حزيران من عام 2014 وتداعياتها في عام 2015، أما خلال المدة (2016-2022) فقد أصبحت العلاقة فيما بينهما عكسية، مع ملاحظة إيجابيتها في عامي 2016 و2021، أي أن الانخفاض في القروض الخارجية يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكما يأتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (1): 330-343
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.1.19

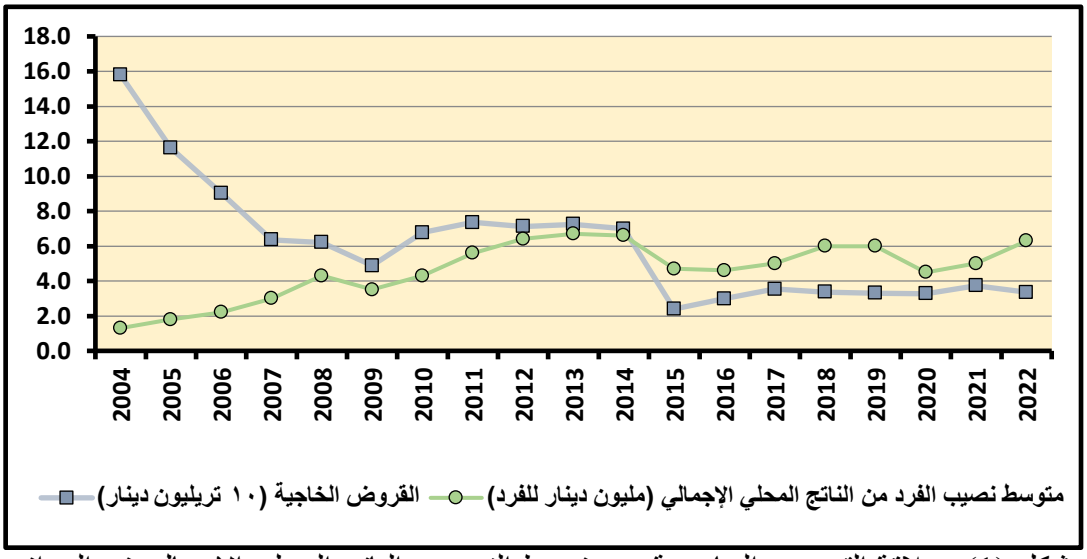

شكل (1): علاقة القروض الخارجية مع متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

ثانياً. علاقة القروض الخارجية بمعدل البطالة في العراق: يبين الجدول رقم (1) العلاقة ما بين القروض الخارجية ومعدل البطالة في العراق خلال المدة (2004-2022)، ونلاحظ بأن العلاقة بين المؤشرين كانت عكسية في عام 2005، وأصبحت طردية في عام 2006، أما في عام 2007 فلم تكن هنالك علاقة فيما بينهما نتيجةً لثبات معدل البطالة وبواقع (8.65%)، أما خلال المدة (2008-2017) فقد كانت العلاقة فيما بين المؤشرين متباينة، إذ أنها تنقلب من حالةٍ إلى حالة كل عامين، ففي عامي 2008 و2009 كانت العلاقة طردية، أي أن التزايد في القروض الخارجية يؤدي إلى التزايد في معدل البطالة، أما في عامي 2010 و2011 انقلبت إلى عكسية، لتعود طردية في عامي 2012 و2013، أما خلال عامي 2014 و2015 فقد أصبحت العلاقة فيما بينهما عكسية، إذ كانت القروض الخارجية متناقصة بسبب تحول الحكومة إلى الاقتراض الداخلي، في حين كان معدل البطالة متزايداً بسبب تداعيات أحداث التاسع من حزيران من عام 2014، وفي العامين الأخيرين من تلك المدة والمتمثلة في عامي 2016 و2017، فقد أصبحت العلاقة فيما بينهما طردية.

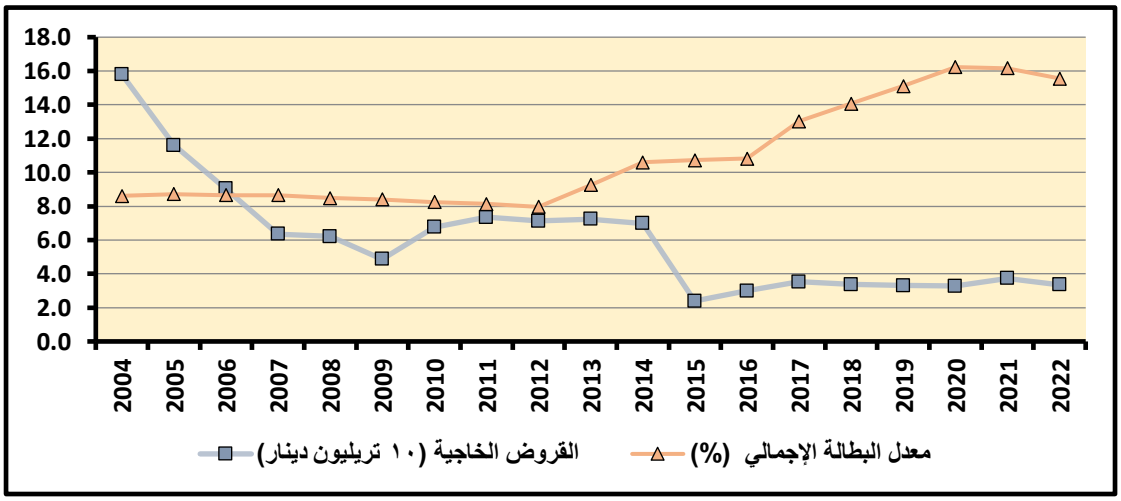

شكل (2): علاقة القروض الخارجية بمعدل البطالة في العراق

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.1.19

ويعود سبب هذا التباين الشديد إلى أن أغلب القروض الخارجية كانت الهدف منها هو سد العجز الحاصل في الموازنة دون التوسع الحقيقي في الاستثمار واستقطاب القوى العاملة بشكل منتظم، أما خلال المدة (2018-2021) فقد أصبحت العلاقة فيما بين المؤشرين عكسية، إلا أن القروض الخارجية قد بلغت أقل قيم لها خلال مدة الدراسة، وبالمقابل فقد تزايد معدل البطالة ليصل أعلى قيمة له في عام 2020 وبواقع (16.23 %) وذلك بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا، أما في عام 2022 فإنها أصبحت طردية.

ثالثاً. علاقة القروض الخارجية بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق: يبين الجدول رقم (1) العلاقة ما بين القروض الخارجية والأراضي الصالحة للزراعة في العراق خلال المدة (2004-2022)، ونلاحظ بأن العلاقة فيما بين المؤشرين كانت عكسية خلال المدة (2004-2007)، أما خلال المدة (2008-2013) فقد أصبحت العلاقة طردية، مع ملاحظة سلبيتها في عام 2012، ويعود سبب ذلك إلى تطبيق المبادرة الزراعية ومنح القروض للفلاحين فضلاً عن مكافحة الآفات الزراعية والتشجيع على زراعة الحنطة والشعير وقيام الحكومة بشرائها بأسعار أعلى من سعر السوق، أما خلال المدة (2014-2022) فلم تكن هنالك علاقة تذكر نتيجةً لثبات مساحة الأراضي الزراعية وبواقع (49690 كيلو متر مربع).

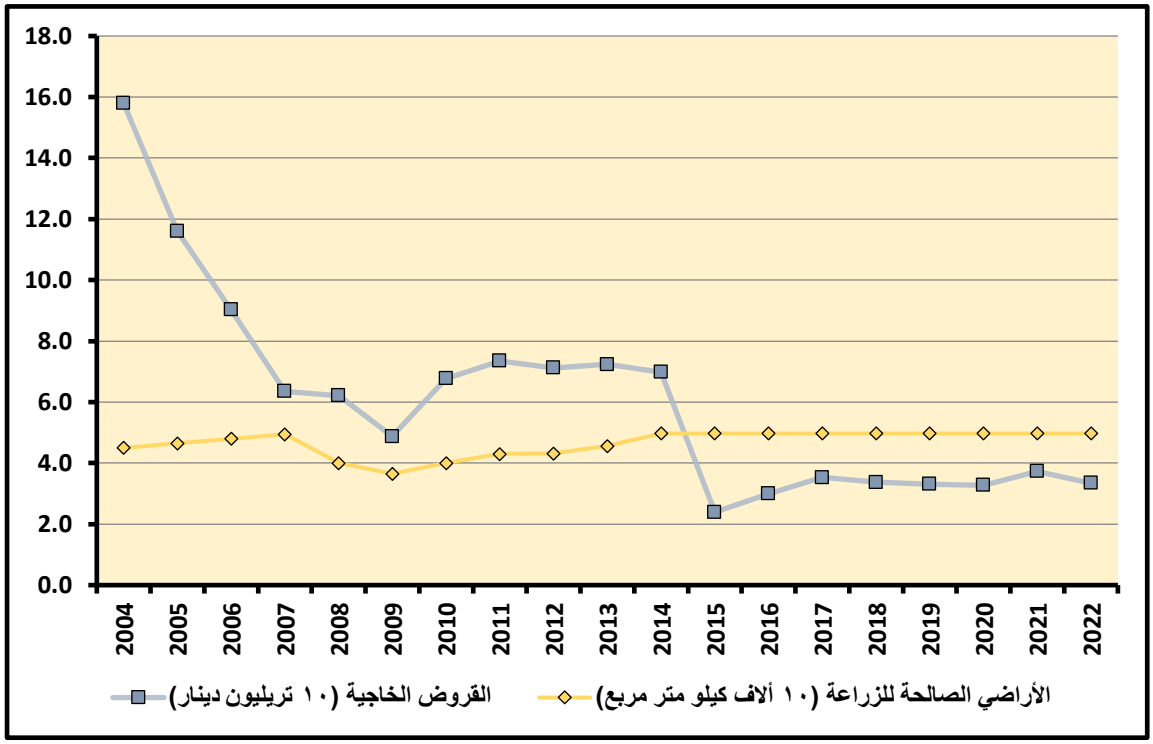

شكل (3): علاقة القروض الخارجية بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق
المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. بعد الانفتاح الاقتصادي في عام 2003 وتحول العراق من النظام المركزي إلى نظام السوق، واجه العراق نقصاً في المدخرات المحلية، ولسد الفجوة بين الادخار والاستثمار توجه العراق إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية وأهمها القروض الخارجية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وتقليل الضغط على ميزان المدفوعات.
2. لقد لجأ العراق إلى القروض الخارجية لتحقيق التنمية المستدامة، لكنه لم يستخدمها بالشكل السليم حيث تم توجيه هذه القروض نحو مشاريع غير انتاجية بدلاً من توجيهها نحو مشاريع انتاجية.
3. إن انعدام الاستقرار الامني وسيطرة عصابات داعش الارهابي على بعض المناطق في العراق خلال عام 2014 أدى إلى تراجع الاوضاع الانسانية وذهاب أغلب القروض الخارجية باتجاه جوانب انسانية مثل اعادة اعمار المدن المتضررة جراء العمليات الارهابية واعادة هيكلة الاقتصاد العراقي.
4. كانت العلاقة بين معدل نمو القروض الخارجية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والأراضي الصالحة للزراعة في بعض السنوات طردية وفي سنوات أخرى عكسية.
5. كانت العلاقة بين معدل نمو القروض ومعدل البطالة في بعض السنوات طردية وفي سنوات أخرى عكسية خلال مدة الدراسة.

ثانياً. المقترحات:

1. إن التنمية المستدامة تعتمد على تنمية المدخرات المحلية، لذا يجب على العراق أن يزيد من مدخراته المحلية والاستفادة منها في تمويل النشاط الاقتصادي بدلاً من الاعتماد على القروض الخارجية، وهذا يعد أحد السبل لتحقيق الاكتفاء الذاتي المالي والحد من التبعية للقروض الخارجية، ويزيد من استقلالية الدولة ومؤسساتها ويحافظ على سيادتها المالية.
2. متابعة القنوات التي تصرف فيها القروض الخارجية لغرض التأكد من استثمار هذه القروض في مشاريع انتاجية وذات مردود مالي.
3. توجيه القروض الخارجية نحو الطبقات التي تحتاجها بالطريقة التي توفر مستلزماتها الضرورية خاصة العوائل النازحة واعادة اعمار المدن المتضررة من العمليات العسكرية.
4. الاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره وادخال التكنولوجيا المتقدمة في هذا المجال لغرض استثمار عائداته في النهوض ببعض مؤشرات التنمية المستدامة مثل البطالة.
5. العمل على تشجيع الاستثمارات الانتاجية التي تخلق فرص عمل وتزيد من الناتج المحلي الاجمالي وعدم توجيه القروض الخارجية نحو مشاريع غير مجدية للاقتصاد العراقي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الكتب:

1. بدران، أحمد جابر، (2014)، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، المؤلف، القاهرة، مصر.
2. عبد الخالق، عبير، (2014)، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.

3. العزاوي، فلاح جمال معروف، (2016)، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. كافي، مصطفى يوسف، (2017)، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ب. الرسائل والأطاريح العلمية:

1. الجبوري، ضياء محي الدين سليمان، (2020)، دور الانتاجية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة دراسة استطلاعية في الشركة العامة لكبريت المشراق / معمل سمنت حمام العليل الجديد، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الادارة الصناعية، جامعة الموصل.
2. الجميلي، يونس عبد الرحمن مصطفى، (2021)، دور الاتفاق على الصحة في تحقيق التنمية المستدامة في دول نامية مختارة للمدة (2000-2017)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد، جامعة الموصل.
3. حميد، مؤيد حنين، (2015)، التنمية المستدامة وأثرها في البيئة مع اشارة خاصة للقطاع الصناعي في العراق دراسة تحليلية، رسالة دبلوم عالي، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة تكريت.
4. الحميري، وسام حاتم سلمان، (2015)، دور التنمية المستدامة في مواجهة التحديات الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة تكريت.
5. الحيالي، سماح عبد الجبار يونس، (2021)، التضخم في ظل الانفتاح الاقتصادي وقيد المديونية الخارجية - دراسة تحليلية فى عينة من الدول النامية غير النفطية للمدة 1990-2019، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
6. الزيباري، خانو شعبان خانو، (2021)، المشاريع الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة / العراق أنموذجاً 1990-2019، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الموصل.
7. شهاب، فرح إبراهيم، (2019)، أثر القروض والمساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي في الأردن 2017 - 1980، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.
8. الفحل، خضر جاسم حمد، (2021)، الاقتصاد الدائري وأثره على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الموصل.
9. الياسري، ابراهيم جاسم جبار، (2017)، مصادر التحويل الداخلية والخارجية وأثرها على الاقتصاد العراقي، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

ج. البحوث والدراسات:

1. اسماعيل، السيد أحمد صادق، (2021)، أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1990-2018)، المجلد 22، العدد الثاني، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية ابن رشد للعلوم الإدارية، جامعة بورسعيد.
2. أمين، حافظ عبد الأمير، وجار الله، سليمة هاشم، (2020)، الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 2004-2017 - مصر إنموذجاً، العدد 123، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

3. جديدي، روضة، وحياة، عثماني، (2020)، أثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس للفترة 2017 - 1990، المجلد 5، العدد 1، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي.
4. حمد، مخيف جاسم، وعبدالله، كيلان اسماعيل، وعلي، جمال حسين، (2021)، الدين الخارجي وأثره في النمو الاقتصادي في تونس للمدة (1990-2017) باستخدام منهج التكامل المشترك، العدد 2، مجلة اقتصاديات الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
5. الخضر، محمد درار، (2016)، أزمة الديون الخارجية وأداء الاقتصاد السوداني: دراسة تحليلية للفترة 1996-2011، المجلد 5، العدد 19، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
6. صالح، عدنان مناتي، (2014)، التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
7. العكيدي، أحمد محمد، وهاشم، هدى رعد، (2023)، تحليل العلاقة بين القروض الخارجية وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 2004-2021، المجلد 5، العدد 3، مجلة اقتصاديات الأعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة.
8. مطلك، دنيا جواد، (2022)، الأداء الاستراتيجي العراقي في تحقيق التنمية المستدامة بعد عام 2005 التحديات واستراتيجيات المواجهة، العدد واحد وتسعون، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
9. يوسف، يوسف دولاب، (2015)، دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية مقارنة للموازنة العامة العراقية، المجلد العاشر، العدد 32، مجلة دراسات محاسبية ومالية، كلية الإسراء الجامعة.
10. البنك الدولي: (https://data.albankaldawli.org/indicator?tab=featured)

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Udo, Victor, E., & Jansson, Peter Mark, (2009), Bridging (the gaps for global sustainable development. A quantitative analysis, Journal of Environmental Management, (12).